

السلام الاثيوبي الارترى الى اين ؟

بقلم أحمد نقاش .. كاتب وباحث فى شؤون القرن الأفريقى

منذ اعلان اثيوبيا فى يونيو من عام 2018م قبول اتفاقية الجزائر بالكامل وما توصلت اليه لجنة الامم المتحدة الدولية لترسيم الحدود بينها وبين جارتها ارتريا و إستجابة نظام اسمرة لذلك ،تتطور الاحداث بشكل كبير بين البلدين خارج السياق الدبلوماسى المتعارف عليه بين دولتين مستقلتين ذات سيادة وطنية ،مما جعل الشعب الارترى فى قلق من مصير سيادته الوطنية التى تحققت بعد كفاح مرير وتضحيات جسام ضد الاستعمار الاثيوبي .

الجدير بالذكر لم تكن ارتريا يوم من الايام جزء من اثيوبيا على الرغم من مزاعم اباطرة حكام اثيوبيا بذلك. ان اول دخول اثيوبيا الى ارتريا كان عام 1952 بموجب قرار الامم المتحدة رقم (390 أ 5) الذى اقر الاتحاد الفدرالى بين دولتين. الا ان امبراطور اثيوبيا (هيلى سلاسى) الغى القرار الدولى من طرف واحد واعتبر ارتريا اقليم الرابع عشر لاثيوبي اناذاك تحت صمت الامم المتحدة صاحبة القرار- بسبب ضغوط امريكية حليفة امبراطور اثيوبيا - ثم اعلن الشعب الارترى الكفاح المسلحة الى ان حققوا ارادتهم فى تحرير كامل ترابهم الوطنى فى عام 1991 واصبحت ارتريا دولة عضو فى الامم المتحدة بعد استفتاء من عام 1993 للميلاد الذى اجمع فيه الشعب الارترى على كلمة (نعم) من اجل استقلال الوطنى الكامل غير منقوص .

الشعب الارترى رحب بمبادرة رئيس وزراء اثيوبيا " السيد أبى" باعتبار السلام هو مطلب شعوب المنطقة كلها . الا ان التصريحات التى تصدر من " السيد أبى" من وقت لآخر والخطوات العملية التى تمارس فى الواقع اصبحت مصدر قلق اخرى لشعب الارترى وقوى المعارضة الارترية فى مصير سيادتهم الوطنية تحت نظام ديكتاتورى لا يؤتمن على المصالح العليا للوطن .

كل الاتفاقيات التى وقعت الى الان تتجاهل مسألة غاية فى الحساسية والاهمية، الا وهى "ترسيم الحدود بين البلدين " الرئيس الارترى قال "نحن لا نحتاج للحدود بيننا، نحن بلد وشعب واحد ومن الان رئيس وزراء اثيوبيا هو مسؤول علاقات خارجية لنا جميعا " وفى تصريح اخر له قال " لم نخسر شئ من ممتلكاتنا لقد استعدنا كل شئ !!!"

وبالمقابل قال رئيس وزراء اثيوبيا فى خطاب لشعبه "لا تخافوا من انقسام اثيوبيا بل على العكس الذين ذهبوا سوف يعدون انها مسألة وقت فقط " معلوم الذين انفصلوا عن اثيوبيا هم الارتريون بعد تضحيات كبيرة، بل اخطر من كل ذلك تفاوض رئيس وزراء اثيوبيا مع الحكومة الايطالية على مد خط للسكة الحديد من مصوع الى اديس ابابا كذلك مد خط أنابيب للبترول من عصب الى العاصمة الاثيوبيا.

على مستوى السلطة التشريعية اصدر البرلمان الاثيوبي قرار إنشاء قوة بحرية لدولة حبيسة ليس لها بحر. كل هذا يثير تساؤلات كبيرة حول النوايا الاثيوبية تجاه ارتريا فى ظل تواطؤ الرئيس الارترى الذى هو من اصل اثيوبي ومبعوث استخبارات امبراطور هيلى سلاسى الى صفوف الثورة الارترية فى اكتوبر عام 1966م الذى دمر كل مؤسسات الدولة الارترية ومقوماتها الاقتصادية منذ استقلالها واغلق الجامعة الوحيد فى البلاد ورفض عودة اللاجئين الارتريين من السودان، بل تهجير ممنهج للشباب الارترى من ارض

الوطن، والعمل على التغيير الديمغرافي للسكان وخاصة في المنطقة الغربية من ارتريا - ذات كثافة سكانية مسلمة- واضعاف علاقات ارتريا الدولية وخاصة مع دول الجوار ، كل هذا الفعل ان دل انما يدل على شئ مبيت يراد تحقيقه عند ما تحين الفرصة المناسبة اقليميا ودوليا .

في الاونة الاخيرة كان هناك الكثير من الحديث من قبل السياسيين والمثقفين الاثيوبيين حول وحدة الشعبين والعلاقات التاريخية، وخطأ الانفصال عام 1991 وخطأ رئيس وزراء اثيوبيا الراحل الذي وافق على اجراء الاستفتاء من اجل حق تقرير مصير ارتريا .

هذه التطورات في ظل ضعف قوة المعارضة الارترية، وغياب اي جهة ارترية رسمية او مدنية تتحدث في المحافل الدولية للدفاع عن السيادة الوطنية الارترية، تجعل مخاوف الشعب الارتري مبررة في الداخل والخارج حول مستقبل الوطن ومصيره في زمن ضعفت فيه المنظومة الدولية و عالم مضطرب واقليم تتصارع فيه القوى الكبرى .

هكذا يمكن القول ان السلام الاثيوبي الارتري الذي اعلن عنه الان دون ترسيم الحدود وتطبيق التحكيم الدولي بموجب اتفاق الجزائر ، يكاد يكون مجرد غطاء لتدمير السيادة الوطنية الارترية. كما كان قرار الاتحاد الفدرالي لعام 1952 مجرد غطاء لدخول القوات الامبراطورية الاثيوبيا في ذلك الوقت الى احتلال ارتريا- وقد كان- .

هناك من يقول ان ارتريا اليوم دولة مستقلة لا يمكن اعادتها الى اثيوبيا بأى شكل من الاشكال. ،مثل هذا القول قد يبدو صحيحا من النظرة الاولى او من الناحية النظرية. لكن اذا اعتبرنا ان الاستفتاء له قوة قانونية في النظام الدولي لان حق الشعوب في تقرير مصيرها منصوص عليه في الفصل الاول من ميثاق الامم المتحدة، وخاصة اذا تم التوصل الى هذا الاستفتاء باتفاق بين الدولتين المعنيتين، الطامة الكبرى هنا ان من يمثل الشرعية الارترية هم المتأمرين عليها .

ان رئيس النظام الارتري ليس غيبيا، ولن يسعى لضم البلاد بالقوة سيسعى للحصول عن المسوقات والدعم القانوني وقبل ذلك سيحاول إنشاء آليات للنجاح مثل اعطاء الجنسيات للمهاجرين الاثيوبيين ومنع الارتريين من العودة الى ديارهم . فضلا عن تهيئة المناخ العام في كل من اثيوبيا وارتريا من خلال الاغاني الشعبية كما فعل افورقي عندما ارسل عددا كبيرا من المطربين والفنانين الارتريين الى اثيوبيا ليرقصوا على اوتار اهمية الوحدة بين الشعبين، فضلا عن العزف على اهمية الاخوة من اجل تحسين الوضع الاقتصادي، او مقولة اهمية وحدة دول القرن الافريقي الاقتصادية التي ردها كثيرا "رئيس وزراء اثيوبيا " من اجل زر الرماد في عيون الشعب الارتري وغيرها من الوسائل.

وقد يقول قائل ان الشعب الارتري لا يمكنه التصويت للعودة الى اثيوبيا، هذا صحيح في حالتين: الحالة الاولى اذا كانت هناك ضمانات دولية ومحلية للحرية الكاملة في التعبير والنزاهة في التصويت. والثاني اذا كان الحق في التصويت هو فقط للارتريين الحقيقيين وليس للمستجلبين من وراء الحدود.

هل إعادة ارتريا الى اثيوبيا من مصلحة دول المنطقة ؟

ان إعادة ارتريا الى اثيوبيا سيعيد المنطقة الى المربع الاول من الصراعات والحروب ذلك لعدد من الاسباب

- دول منطقة القرن الأفريقي (اثيوبيا والصومال وجيبوتي وارتريا والسودان) دول هشة وغير مستقرة وشعوبها متداخلة يؤثر بعضها على بعض، وبالتالي اى مساس لسيادة الوطنية الارترية يعتبر تلغانيا عودت الثورة المسلحة فى ارتريا.واندلاع حرب بين ثوار ارتريا الجدود واثيوبيا، يعنى ذلك انفجار الاوضاع فى اثيوبيا نفسها من جديد وملامح هذا الانفجار واضح للعيان الان فى اثيوبيا اكثر من اى وقت مضى وخاصة بين القوميات الكبرى (اروميا- امهر - تقراى - اغادين) والقيادة السياسية الارترية المعارضة الشابة اليوم اكثر وعيا وادراكا بهذه التناقضات الداخلية لاثيوبيا والمنطقة اكثر من القيادات الارترية السابقة فى ايام الكفاح المسلحة الارتري الاول .
- ان ابتلاع اثيوبيا لارتريا من جديد لن يكون لمصلحة(الصومال وجيبوتي وكذلك السودان)وكما لم ولن يكون لمصلحة الامن القومى العربى على المدى البعيد، ولن ترضى هذه الدول بذلك الا مضطرة، صحيح ان هذه الدول اليوم تعاني من مشكلات داخلية وازمات اقتصادية لكن لمجرد ان تستعيد عافيتها سيكون لها إعادة النظر فى كل ما يجرى فى الجوار، وارتريا منطقة حساسة فى القرن الأفريقي والبحر الاحمر .
- ان منطقة القرن الأفريقي اليوم اضحت مجمع قواعد الدول الكبرى والصغرى بطائراتها واساطيلها البحرية كل حسب استطاعته لضمان تواجد على الباب المنذب الاستراتيجى (فرنسا-اسبانيا- المانيا-امريكا - الصين - اليابان) فى جيبوتى (اسرائيل والامارات العربية المتحدة) فى ارتريا (تركيا- فى الامارات العربية المتحدة) فى الصومال . فى ظل هذا السباق المحموم و المصالح المتناقضة لهذا التواجد، ان ثوار ارتريا بما لا يضع مجال لشك سيجدون نصير وحليف لهم وخاصة اذا اجادوا الثوار ادارة اللعبة الدولية لمصالحهم ولعدالة قضيتهم .

المطلوب من قوى المعارضة الارترية اليوم :

لقد ادرك لشعب الارتري اليوم فى الداخل والخارج حقيقة النظام الذى يحكم البلاد، أنه ليس وطنيا ولا دستوريا لذلك يجب ان يغادر. والثورة ناضجة ولكنها تبحث عن قائد او قيادة لادارة الصراع فى الممارسة العملية. لذلك يجب على القوى السياسية الارترية والشخصيات الوطنية والدبلوماسيين الاسراع بتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة فى برنامج الحد الأدنى او لمهام الاطاحة بالنظام وادارة الفترة الانتقالية، قبل فوات الاوان لان التأخير ليس لمصلحة احد، فقط سيكون لمصلحة القوى التى تريد انهاء الوجود الارتري سواء فى ارتريا او فى اثيوبيا. لحسن حظ الارتريين ان اثيوبيا لا تزال منشغلة بوضعها الداخلى المضطرب

وخاصة الخلاف الكبير بين "السيد ابى" و "الحزب الحاكم فى منطقة اقليم تغراى" فى الروى والتوجهات، لان الصراع العميق بين "ويانى" الحاكم الفعلى لاقليم تغراى و "اسياس افورقى" حاكم ارتريا الفعلى يحول دون تقدم "رئيس وزراء اثيوبيا" فى حللت مشاكله الداخلية والاقليمية، هذا فضلا عن استياء قيادة بارزة فى "قومية اروميا" الذين لعبوا دورا كبير وفعالا فى وصول " السيد ابى " الى السلطة عن ممارسته الفعلية للسلطة فى الشأن الداخلى والاقليمى وخاصة افتتاح تمثال " لامبرطور اثيوبيا الهالك

"هيلي سلاسى" الذى ارتكب جرائم حرب ضد اروميا واغادين وكذلك الجرائم التى ارتكبها ضد الارترين العزل، وكذلك تحالفه المثير للجدل مع نظام دكتاتورى مجرم فى ارتريا، كل هذا جعل شعبية "السيد أبى" تتآكل بشكل سريع وهكذا يمكن القول ان "رئيس وزراء اثيوبيا" اليوم اضحى اقرب الى "قومىة امهر" - التى تتعطش هى الاخرى لاعادة مجدها الذى ضاع- اكثر من القوميات التى جاءت به الى السلطة وتفاعلت به كثيرا.انشغال "السيد ابى" بوضعه الداخلى يحول دون مدى يد العون لاسياس افورقى الذى ضعفت قبضته فى ارتريا منذ وقت طويل. وهذه المساحة الزمنية تعتبر فرصة ذهبية لقوة التغيير الارترى سواء من داخل الوطن او من خارجه ان تفعل شيئا ما . وكما تذكر بعض المعلومات من داخل الوطن ان الوضع فى غاية الاضطراب خاصة وسط الجيش، الا انهم غير قادرين لادارة الانقلاب بطريقة صحيحة ذلك لضعف البنية الفكرية السياسية فى ارتريا بصفة عامة وعلى وجه الخصوص "علم ادارة الصراع او الانقلاب"

هل لاثيوبيا مصلحة حقيقية فى اعادة ارتريا اليها :

قيل قديما " لا احدا يتعلم من التاريخ "

ان من مصائب بعض الشعوب فى العالم وخاصة فى افريقيا هو عدم تحرر القادة السياسيين من اوهام التاريخية واحلام التوسع والسيطرة ولو كانت على جماجم الشعوب. فى القرن الماضى بسبب احلام امبراطور اثيوبيا " هيلي سلاسى" واحتلاله لارتريا ادخل الشعب الاثيوبى والارتري فى حروب طاحنة لاكثر من ثلاثة عقود ذهب ضحيتها الاف الضحايا من الطرفين فضلا عن هدر الاموال والممتلكات كان الشعبين فى امس الحاجة اليها فى التنمية والتعليم والصحة. الا ان الحرب كانت وبال على الشعبين وكذلك على الحكم الامبراطور نفسه حتى قرر ضباط جيشه فى اسقاط نظامه الملكى وقتله شر قتلة بسبب هزائمه فى ارتريا. "وملس زيناوى" رئيس وزراء اثيوبيا الراحل كان حكيم عند ما قرر ان يحكم اثيوبيا بعيد عن ارتريا وعن امراض وهزيان اسياس افورقى .

وعلى حكام الجدود فى اثيوبيا ان يدرسوا هذا التاريخ جيدا والعاقل من اعظ بغيره، وان يبتعدوا عن اوهام التاريخ التى تسيطر على (اسياس افورقى) حاكم ارتريا اليوم وان يبتعدوا عن ارتريا وشعبها الا فى اطار حسن الجوار وتبادل المصالح المشتركة.

كذلك على الشعب الاثيوبى والسياسيين والمثقفين ان يدركوا جيدا ان مصلحة الشعبين الارترى والاثيوبى تتحقق فقط فى حسن الجوار وتبادل المصالح المشتركة بين الدولتين المتجاورتين ، وان يمنعوا قاداتهم من التعدى على السيادة الارترى استجابتا لرئيس ارتريا المريض والمسكون باوهام التاريخ والتاج المفقود . و الشعب الارترى لا يريد حرب اخرى مع الشعب الاثيوبى انما يبحث عن الامن والسلام والاستقرار والديمقراطية وحسن الجوار مع كل الدول وفى مقدمتها اثيوبيا، اذا ارادت اثيوبيا ان تستفيد من البحر الارترى يمكن تحقيق ذلك وفق المصالح المتبادلة والمشاركة دون مساس بالسيادة الوطنية للشعب الارترى. .. وهل من مجيب ؟ ..

ahmednegash99@gmail.com